القات والسياسة

ودوره كعَقار في حكم اليمن

بيير قاتر

Peer Gatter

Politics of Qat
The Role of a Drug in Ruling Yemen

2012

تصدير الناشر

قليلة هي المنشورات التي تتحدث عن اليمن وتغفل عن ذكر ظاهرة القات. من بين فيض الكتب والمقالات المكرسة لهذا العقار ثمة عدد لا يستهان به منها يناقش مسألة ما إذا كان القات في الواقع هو نوع من أنواع "المخدرات". فحتى اليوم يتم تباحث هذه المسألة المثيرة للجدل داخل الاتحاد الأوروبي: فهو محظور في ألمانيا وجائز قانوناً في بريطانيا العظمى بينما تجري حالياً في هولندا مداولات ساخنة حول فرض حظر محتمل على القات. ألم يغدو كل شيء معلوم الآن عن هذه المادة التي تشكل الحياة اليومية لليمن واليمنيين إلى حد كبير أكثر من أية أشياء عديدة أخرى؟

إذا ما أمعنا في تحليل الأدبيات الخاصة بالقات سنكتشف أننا على إطلاع كبير جداً عن القات من حيث التاريخ، وعلم الصيدلة، والكيمياء الحيوية، والتأثيرات الصحية، فضلاً عن الجوانب الاجتماعية المتعلقة به. ومع ذلك وعند استعراض هذه الأدبيات سنكتشف بالتالي أن القليل معروف حتى الآن عن القات من حيث الاقتصاد ناهيك عن السياسة. إن البعد السياسي لهذه الظاهرة هو موضوع محوري قد تم تجاهله بشكل كامل تقريباً حتى الآن من قِبل البحث العلمي: فبأي شكل يعتبر القات أداة من أدوات السلطة بالمعنى السياسي للكلمة؟

يقدم بيير قاتر طي هذا الكتاب عمل رائع مستند على معرفته المكثفة بالموضوع: فقد عاش في اليمن لسنوات عديدة على هامش عمله في الأمم المتحدة والبنك الدولي وكمستشار في عدة وزارات يمنية وعضو في لجان دولية، جمع على إثر ذلك مادة مثيرة للإعجاب عن القات تمحورت مراجعها دوماً على الرصد التشاركي والمسوحات الميدانية المتعددة.

بذلك اكتسب قاتر رؤى عميقة عن العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحيط بقضية القات والتي بقت حتى الآن محجوبة حتى عن أعين الخبراء في شؤون المنطقة. لقد تمكن بيير قاتر من الحصول على المواد التي تفتح آفاقاً جديدة تماماً على "ظاهرة القات".

لقد أضْفَت الحركات الثورية، التي أحكمت قبضتها في اليمن على مدى العام الماضي على هذه الدراسة المزيد من الأهمية ووثاقة الصلة، حيث لعبت مسألة القات دوراً مركزياً في هذا السياق، إذ يمكن فعلاً القول من دون تردد: أن المناورات على السلطة، والفساد، والمحسوبية، والنظام السياسي المشخصن في اليمن، يصبح قابلاً للفهم فقط عندما يتم أخذ عامل القات على نحو مناسب في الاعتبار.

وفي هذا الصدد، فإن هذا العمل الذي بين أيدينا يشكل حافزاً نحو إدراك أعمق للكيفية التي يتفاعل بها المجتمع اليمني. ليس فقط من خلال استخلاص المعرفة السابقة عن القات، ولكن أيضا بتزينها بمكوّن مهم للغاية – ألا وهو البعد السياسي.

هورست كوب، يونيو 2012

تمهيد المؤلف

القات (*Catha edulis* Forsk.) هو المنشط النفساني الذي يُزرع في كثير من المناطق المرتفعة من شرق أفريقيا، بدءاً من جنوب السودان مروراً بإثيوبيا وكينيا ومدغشقر والترانسفال. ويزرع أيضاً على الجانب المقابل للبحر الأحمر في المرتفعات الغربية لليمن، وعلى جبال عسير وجيزان في المملكة العربية السعودية.[1] وفي حين ينظر إليه باعتباره من المخدرات في معظم الدول العربية، وكذلك في العديد من الدول الغربية، إلا أنه لا يوجد في اليمن حتى اليوم تشريع قابل للتطبيق للسيطرة على زراعته واستهلاكه أو المتاجرة به.[2]

تُزرع هذه الشجرة العنيدة التي تشتهر لدى المزارعين بمقاومتها للجفاف. وفقاً لإحصاءات رسمية على 12٪ من أراضي اليمن الزراعية، وتغطي 153,500 هكتار في عام 2009.[3] ومع ذلك يعتقد عدد من كبار الباحثين اليمنيين أن الرقم الفعلي قد يصل إلى الضعف.[4] وفي بعض المناطق المرتفعة من اليمن يشارك أكثر من 90٪ من المزارعين في زراعة القات. حيث تحتل زراعة هذا العقار ما يربو على 80٪ من الأراضي المزروعة.[5] ووفقا للتعداد الزراعي لليمن لعام 2003 فإن هناك 494,000 من ملاك الأراضي يزرعون القات في المناطق الجبلية وهذا يشكل 43.6٪ من مزارعي البلاد يمثلون 3.9 مليون فرد إذا أُعتبر أن متوسط عدد أفراد عائلة من المزارعين اليمنيين يصل إلى أقل بقليل من ثمانية أفراد.[6] يستحوذ القات على 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وعلى ثلث إجمالي الناتج المحلي الزراعي.[7] حيث يشكل في المتوسط نسبة 10٪ من نفقات الأسر اليمنية لكن الإنفاق ذو الصلة بالقات قد يصل إلى ما يقرب من 30٪ لدى الأسر الفقيرة.[8] وبينما يوفر قطاع القات فرص عمل لواحد من بين سبعة عمال يمنيين، يشارك في العاصمة صنعاء وحدها نحو 13,000 شخص في بيع هذا العقار.[9] في المتوسط ثمة 72٪ من الرجال اليمنيين و33٪ من النساء فوق سن الـ12 من العمر يمضغون الأوراق المريرة لنبتة القات، حوالي 42٪ من المستهلكين الذكور يمضغونه بمعدل خمسة إلى سبعة أيام في الأسبوع يظهرون بذلك علامات التعود الإلزامي.[10]

إن القات هو المحصول النقدي السائد والدعامة الأساسية لاقتصاد البلاد في المناطق الريفية، لذا فإن الدخل الذي يولّده القات يثني الناس في كثير من المناطق المرتفعة في اليمن عن التوجه نحو المدن من أجل البحث عن عمل. تعتبر شبكة توزيع القات بلا شك الأكثر تقدما في البلاد في حين أن هناك عدد قليل من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تتميز بمثل هذا المستوى من التنظيم. لكن القات يستنزف أيضا موارد المياه الشحيحة، ويسهم في تدهور التربة ومزاحمة إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية والصادرات الزراعية. لقد توسعت المنطقة الواقعة تحت هيمنة القات بما يقرب من 20 ضعف خلال العقود الأربعة الماضية، مزيحاً بذلك المنتجات القابلة للتصدير كالبن والفواكه والخضروات والذرة والقمح. وبذلك انحسرت صادرات المحاصيل النقدية مثل البن في حين تعاظمت واردات الغذاء نتيجة للاكتساحات التي صنعها القات داخل الاقتصاد الريفي.[11]

إن استهلاك القات والنفقات المتعلقة به تسهم أيضا في الفساد وسوء التغذية والفقر وتفكك الأسر. وبالنسبة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، يُنظر للقات باعتباره واحد من المخاطر الصحية الرئيسية في اليمن، ويرجع ذلك أساسا إلى الاستخدام غير المنظم للمبيدات في زراعته. نظراً للأهمية الاقتصادية للقات فإنه من غير المستغرب أن تكون الضرائب الناجمة عن إنتاج وبيع هذه النبتة جديرة بالاعتبار، بل وتشكل المصدر الرئيسي للدخل المحلي لمحافظات كثيرة ولإدارات المديريات. يساهم قطاع القات في إيرادات الحكومة بأربع طرق: العشر الدينية المفروضة على إنتاج القات (زكاة)، وضريبة النظافة العامة التي تفرض للحفاظ على نظافة أسواق القات، وأخيراً فرض ضريبة استهلاك القات وضريبة الشباب والرياضة، على حد سواء والمفروضة على مبيعات القات في حين يتم فرض الزكاة باعتبارها من الضرائب المباشرة التي يتم جمعها على مستوى المزرعة من قبل خبراء تقدير الزكاة. وتفرض الضرائب الأخرى والضرائب غير المباشرة على الحواجز العسكرية على الطرق المؤدية إلى المدن وداخل أسواق القات. بلغت ضريبة استهلاك القات وحدها 3.4 مليار ريال يمني في عام 2010 (16 مليون دولار أمريكي). كذلك يتم تهريب القات عبر الجبال إلى المملكة العربية السعودية حيث يحظر استهلاكه وتجارته. ويعتقد أن أعمال التهريب هذه تدر عائدات لليمن بمبلغ لا يقل عن 1 مليار دولار أمريكي سنوياً. لكن الحكومة ليس لديها أي سيطرة على هذه التجارة غير المشروعة، ويعتقد أن عائداتها تدعم تمويل الحوثيين في المحافظة الشمالية لليمن صعدة.

أصدرت الحكومات الاستعمارية في عدن وشرق أفريقيا حظراً متكرراً على القات دون جدوى. كذلك قامت الحكومات الثورية الحداثية في شمال وجنوب اليمن منذ أواخر ستينيات القرن الماضي بتدشين العديد من الحملات المناهضة للقات وهددت حتى باقتلاع أشجاره. ومع صعود الرئيس علي عبدالله صالح إلى السلطة في عام 1978 غدت قضية القات من المحرمات واختفى ذكر هذا المحصول من الإحصاءات الوطنية. في ذات الوقت، انتشرت زراعة القات لدى قبائل المرتفعات جراء استحداث أعداداً لا تحصى من الإعفاءات وبرامج الدعم التي أثارت بالتالي موجة لم يسبق لها مثيل من عمليات استخراج موارد المياه الجوفية. لقد جعلت عملية دعم مادة الديزل زراعة القات مشروعاً مربحاً للغاية

حتى في المناطق شبه الصحراوية للهضبة الشرقية ومناطق المنحدرات في محافظات صنعاء والجوف ومأرب حيث كانت قلة الأمطار في الماضي قد قيدت الزراعة في أضيق الحدود الممكنة. يبدو أن التساهل تجاه هذا العقار كان جزءاً من مساومة سياسية بين نظام صالح والقبائل المضطربة، أسفرت - بعد سنوات من الاضطرابات السياسية في أواخر سبعينات القرن الماضي - عن إضفاء عدة عقود من الاستقرار النسبي على مرتفعات اليمن. ربما مر ما يقرب من 20 عاما قبل أن يتم بذل جهود متجددة ضد انتشار هذا العقار وقبل أن يعاود القات ظهوره في الحوليات الإحصائية لليمن جراء ضغوط الدائنين الدوليين.

قامت الوحدة اليمنية عام 1990 مع جنوب اليمن الاشتراكي، حيثما كانت توجد لوائح صارمة بشأن القات، لكن الوحدة هذه لم تؤثر في موقف الشمال تجاه القات، بل بالعكس فقد تم إلغاء القوانين الجنوبية المنظمة له واتسعت عباءة التكتم الشمالية بشأن القات لتغطي كامل أرجاء البلاد. وفي أعقاب حرب الانفصال عام 1994، تم نشر عشرات الآلاف من القوات الشمالية في كل جزء من الجنوب السابق. وحيث أن معظم هؤلاء الجنود كانوا معتادين على مضغ القات، فقد تمددت شبكات توزيع العقار حتى إلى المراكز العسكرية الصحراوية النائية والتجمعات البدوية على الحدود السعودية والعمانية. وقد أفضى الاستهلاك المتزايد للقات بين سكان الجنوب على مدى العقدين الماضيين إلى زيادة التحويلات المالية غير المسبوقة من هذا الجزء المهمش اقتصادياً من البلاد باتجاه المرتفعات الشمالية.

لقد غدا مضغ القات اليوم جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية في كافة أنحاء اليمن وعادة مقبولة بشكل عام لدى جميع طبقات المجتمع، وحتى في الوزارات أو في مجلسي النواب والشورى تعقد جلسات ما بعد الظهيرة في جو من المضغ. كذلك، تولد لدى النخبة السياسية والاقتصادية في اليمن خلال العقود الماضية اهتمام ملحوظ تجاه القات حيث استثمر العديد من منتسبي هذه النخبة في قطاع القات بسبب أن العوائد الناتجة عن زراعته وتجارته هي ببساطة مذهلة. استفادت قبائل المرتفعات- التي يتم إنتاج الجزء الأكبر من القات في أراضيها- كثيراً من نهج *سياسة عدم التدخل* من قبل الحكومة. وقد مكنت لها الأرباح المستفادة من قطاع القات من الحفاظ على استقلاليتها عن الدولة وبناء جيوش قبلية حقيقية وحتى تجهيزها بأسلحة ثقيلة. إن فرض أي تقليص على إنتاج القات ناهيك عن فرض حظر على محاصيله أو استهلاكه لن يؤثر سلباً على سكان المرتفعات الريفية فحسب، بل أن ذلك سيثير مقاومة القبائل وبالتالي سيفضي إلى المزيد من زعزعة الاستقرار في البلاد وجعلها غير قابلة للحكم على الإطلاق.

إن العوامل التي تعيق التغيير في اليمن فيما يتعلق بالقات هي قبل كل شيء خوف الحكومة من القوة القبلية والاضطرابات العامة، بالإضافة إلى ضلوع العديد من أطراف الطبقة الحاكمة في زراعة القات. يقترن ذلك أيضاً مع عدم قدرة السلطات على فرض القانون في المدن - ناهيك عن المناطق القبلية - مما يجعل صناع القرار يترددون في التحدث علناً ضد القات. ويتفاقم هذا الأمر بسبب العوز الفادح في وجود بدائل لتمضية وقضاء أوقات الفراغ، وعدم وجود أنشطة اقتصادية أخرى مجدية ومربحة، إلى جانب عدم وجود أسواق للمحاصيل البديلة ذات القيمة العالية.

شهد النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي بداية تحول الدولتين اليمنيتين من دولتين شبه ريعية تعتمدا اعتماداً كبيراً على التحويلات المالية من المهاجرين والدخل السياسي غير المستقر، إلى دولة ريعية نفطية موحدة سياسياً. ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة في اليمن متشابكة بشكل وثيق مع ما تسقطه هبات الرياح من القطاع النفطي وأسعار السوق العالمية للنفط. تُمثل إيرادات القطاع النفطي ما يربو عن 90٪ من عائدات التصدير لليمن وحوالي 70٪ من دخل الحكومة. لقد مكنت هذه الإيرادات النظام، خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي والسنوات الأولى من الألفية الثانية، من توسيع شبكة المحسوبية بشكل كبير وبسْط سلطته على مناطق كثيرة من الريف. خلال تلك الفترة أصبح ارتباط القات بالسياسة متشابكاً على نحو متزايد مع الوضع الإيرادي للنظام وتم توظيف هذه الارتباطية بشكل متزايد كوسيلة للبحث عن مصادر للدخل في أوقات الأزمات الاقتصادية. على الرغم من المقاومة الشديدة لمزارعي القات والقبائل، إلا أن الحكومة شرعت منذ عام 1999 على نحو متكرر في إقامة حملات مناهضة للقات ذات جاذبية جماهيرية عالية. لقد كانت هذه الحملات في أغلب الأحيان عفوية ومنسقة على نحو سيء وبالتالي فقد ماتت معظمها في مهدها ولم تطبق أي من القوانين التي سُنت حول القات بشكل فعلي على الإطلاق (مثال ذلك قانون عام 2002 التي حظر مضغ القات في المرافق الحكومية). لم تُسفر هذه الحملات عن أية تغييرات من حيث زراعة واستهلاك العقار، لكنها نجحت في إكساب صناع السياسة اليمنيين احترام نظرائهم من الدول العربية وهيئت لهم إحسان مجتمع المانحين. ودون المساومة على قبضته على السلطة، أصبح النظام هو المستفيد من زيادة مستويات مساعدات التنمية، وفي نهاية الأمر، أثمرت سياسة القات بشكل سخي ليس أقلها سخاء حصول اليمن على وعد مبدئي بقبول انضمامها إلى مجلس التعاون الخليجي بحلول عام 2016.

لعب القات أيضا دورا مهما خلال "ثورة الشباب" في اليمن عام 2011. فبالرغم من الاعتقاد السائد أن القات هو عقار يولد التراخي والخمول والتقاعس عن العمل، إلا أنه ساعد على حشد كل من مؤيدي النظام والمعارضين المتظاهرين ضد صالح: أقام أنصار النظام خيامهم في ميدان التحرير وحاولوا الجلوس ضد الاحتجاجات ومضغ القات الذي كان يوزع

لهم مجاناً من قبل النظام. وفي "ساحة التغيير" كانت رحى العقل المدبر وراء الثورة تدور بعدما نصب المتظاهرون لأنفسهم مدينة من الخيام. هناك، وبينما كانت تُمضغ أوراق القات كانت تدور نقاشات مستفيضة وحماسية حول نظام جديد ذو رؤية حديثة لمرحلة ما بعد صالح.

بينما تتجه اليمن نحو عصر ما بعد النفط - مع توقع بعض المحللين استنزاف احتياطات النفط في وقت قريب كقرب عام 2017 - سيكون من المثير للاهتمام ملاحظة ما هو الدور الذي سيلعبه القات وإيراداته في هذا النظام السياسي في المستقبل. فهل سيكون النظام قادرا على الاستفادة من قطاع القات؟ وهل سينجح النظام في أحكام قبضته على أسواق القات وتنظيم وترشيد إجراءات فرض الضرائب عليه لتعويض العائدات المفقودة من النفط؟ أم أن شبكة التفكك الخاصة بالمحسوبية ستجعل البلد غير قابل للحكم بتاتاً في وقت قد تكتسب القبائل المنتجة للقات الحكم الذاتي وليصبح القات هو الحاكم الحقيقي للمجتمع اليمني تماماً كما هو الحال في معظم مجتمعات الصومال اليوم؟

هل القات من المخدرات؟

في اليمن لا يعتبر القات من المخدرات من قبل السلطات حتى أن بوليصات تأمين السيارات تغطي على نحو بيّن الحوادث التي تحدث أثناء قيادة المركبات (أنظر الملحق 41). قد يكون القات مخدر أو قد لا يكون، بالمدلول السريري- بمعنى هل القات عَقار يتسبب في الإدمان البدني؟ إن أوراق شجرة القات هي بالتأكيد مخدر اجتماعي إذ أن الحياة الاجتماعية في معظم أنحاء اليمن تدور اليوم حول القات، بل يعتقد كثير من اليمنيين أنه لن تكون هناك أية حياة اجتماعية حيثما لا يكون هناك قات. إن مضغ أوراق القات يخلق البهجة، ويمنح الارتياح، ويحفز التفاهم المتبادل والرفقة. فهو يساعد على خلق روابط قوية بين الناس ويسهل عملية المصالحة وحل مشاكل اليمن القبلية الكثيرة. ليسوا قلة أولئك الذين يعتقدون أنهم لن يستطيعوا النهوض من الفراش، ناهيك عن القدرة على العمل بدون قات وبالتالي فهم يبدءون يومهم بالمضغ لأن القات يعطيهم قوة للجسم وقوة للإرادة. إن مضغ القات يجعل المرء ينسى اليأس والعنف – حتى ولو كان ذلك فقط لساعات قليلة - فهو يجعل المرء يتعامل مع مظالم الحياة ويمنحه الأمل في بلد يبدو مستقبله السياسي والاقتصادي قاتماً جداً. إن مضغ القات يجعل المرء ينسى الفقر وينسى الأفواه الجائعة المحتاجة للإطعام في المنزل.

ومع ذلك، يود العديد من اليمنيين - متعلمين كانوا أم لا – الامتناع عن استخدام الأوراق من وقت لآخر، سواء كان ذلك لأسباب مالية أو عائلية أو صحية. لكنهم يشعرون بأنهم مجبرون على المضغ من قِبل الجيران والأصدقاء أو الزملاء، ويخشون استبعادهم من الأوساط الاجتماعية والحياة الاجتماعية. بل يخشى كثيراً منهم من فقدان الاحترام، وفقدان فرص العمل، أو حتى من مجرد الاستبعاد من الإحاطة بالمعلومات المتداولة في جلسات القات. لقد لاحظت على مر السنين، كيف أن عادة المضغ انتشرت في حضرموت وعلى جزيرة سقطرى، وكيف أنها استحوذت على سكان المناطق الساحلية ومن ثم زحفت ببطء نحو الوديان باتجاه رعاة المرتفعات، وكيف انتشرت من الجنود إلى الصيادين، ومن التجار للمزارعين، ومن البالغين للمراهقين، وأخيراً من الأزواج لزوجاتهم. شاهدت مجموعة من السكان العزل اليائسين، وأعضاء مجالس محلية، وشيوخ، وآباء، وأزواج يحاربون انتشار القات بكل الوسائل المتاحة لهم، لكن دون جدوى. شاهدتُ كيف عصف القات بالثقافة الفريدة لهذه المناطق، وكيف تغيرت العادات الاجتماعية والمجتمعات، وكيف تلاشت الوسائل التقليدية الخاصة بقضاء أوقات الفراغ، وكيف ذابت القيم وتخففت الأخلاق.

لقد عرفتُ اليمن منذ نحو عشرين عاما، وشاركت في أعداد لا تحصى من مجالس مضغ القات وأجريت مقابلات مع عدة آلاف من الناس حول قضية القات. بالنسبة لي، أوراق شجرة القات ليست عقارا مخدراً. ومع ذلك، فإن لدي اعتقاداً راسخاً بأنها أكثر بكثير من كونها *"منبه اجتماعي خفيف"* كما تشير إليها الأدبيات غالباً. بل إنها - أي أوراق شجرة القات - من المخدرات الاجتماعية القوية القابضة بشدة على حياة اليمن واليمنيين. إن هذه النبتة تخلق شكلا من أشكال الإدمان النفساني الذي يجعلها ضارة وبالتأكيد خطرة مثلها مثل أي ضرب من ضروب المخدرات الأخرى.

منهج الدراسة[12]

إن ما كُتب حول عادة مضغ القات ودورها الاجتماعي وتأثير استخدام القات على الصحة هي أدبيات جديرة بالإعجاب إلى حد كبير، وعليه فهذا الكتاب لا يسعى للتكرار بل يقوم بالتركيز على دور القات في السياسة المتعلقة باليمن المعاصر والمنطقة بشكل أوسع – وهو موضوع قد تم تجاهله تماما حتى الآن. إن استعراض سياسات القات والأحداث الاقتصادية خلال العقود الماضية ستُظهر كيف أن الحكومات اليمنية المتعاقبة تنبهت واستخدمت القات بشكل متزايد كأداة من أدوات

السياسة وسوف توضح أيضا أن إجراءات الحكومة تجاه العَقار ليست بدافع الرغبة الحقيقية للإصلاح أو لمصلحة تخليص المجتمع اليمني من مفسدة اجتماعية، بل تتمثل جُل دوافعها في الحاجة إلى حشد الموارد المالية والرغبة في السيطرة الاجتماعية والاستقرار السياسي. فالقات السياسي – كما تقترح الدراسة – أصبح وقبل كل شيء جزء من إستراتيجية شاملة لاستجلاب الريع توظفها النخبة الحاكمة في أوقات الأزمات الإيرادية بغية تدعيم احتكار الدولة للسلطة والحفاظ على شبكتها الواسعة من المحسوبية. إن ارتباط القات بالسياسة منذ سبعينات القرن الماضي يمثل نوع من الصفقة السياسية بين النظام الحاكم والقبائل، الأمر الذي يفسر موقف الحكومة المتساهل بل والمؤيد في معظم الأحيان تجاه العقار.

بعد لمحة موجزة عن تاريخ وتطور استهلاك القات في اليمن والمدى التي انتشرت فيه هذه العادة وآثارها الضارة على الصحة، يوثق الفصل الأول والفصل الثاني مسألة تحول اليمن خلال سبعينات القرن الماضي من مجتمع زراعي إلى دولة شبه ريعية، فضلا عن تحوله من بلد يعتمد إلى حد كبير على تحويلات العمال المهاجرين والدخل السياسي إلى اقتصاد نفطي. ثم يحلل الكتاب في فصله الثالث من منظور استرجاعي للأحداث القات السياسي على الصعيد الإقليمي، ويشمل ذلك نضال الإدارات الاستعمارية ضد القات في اليمن وشرق أفريقيا، بالإضافة إلى دور القات خلال العهود الأخيرة لأئمة اليمن وموقف جامعة الدول العربية إزاء العقار. هنا أيضا يتم عرض الجهود غير المثمرة لحكومة السعودية وعلماء الدين السعوديين ضد محاصيل القات، إلى جانب تقديم بحث تحليلي عن القات السياسي في صومال ما بعد الاستعمار، حيث أن العقار أصبح أحد العوامل التي تغذي الحرب الأهلية طويلة الأمد.

يصف الفصل الرابع نهج حكومات اليمن الثورية تجاه القات في كل من جنوب وشمال اليمن، ومن ثم يتطرق الفصل الخامس نحو إيلاء نظرة فاحصة للتغييرات الناجمة عن تداخل القات مع السياسة إلى جانب التغيرات التي حدثت للنمو الزراعي للقات خلال العقدين الأولين من نظام صالح. ثم يُعرّج الفصل السادس على التوثيق بقدر كبير من الإسهاب، كيف أضحى القات وسيلة لاستجلاب الريع خلال أوقات الأزمات المالية والسياسية.

يشرح الفصل السابع من الكتاب تقلبات القات السياسي في أعقاب المؤتمر الوطني الأول عن القات وكذلك يوثق هذا الفصل النشاطية السياسية بشأن القات من قبل الطبقة الحاكمة عقب تصريح مجلس التعاون الخليجي عن عزمه على قبول انضمام اليمن للمجلس في حال قام اليمن بمحاربة الفساد والحد من انتشار الأسلحة ومناهضة القات. ويورد هذا الفصل أيضاً مجموعة من المقابلات مع عدد من صانعي القرار رفيعي المستوى في اليمن.

يحلل الفصل الثامن الدور الذي يلعبه القات في تحقيق الاستقرار السياسي والسيطرة السياسية والهوية في دولة هشة. ويستعرض دور القات في حرب صعده ودوره في الإرهاب، وكذلك في نشر هيمنة الشمال على اليمن الجنوبي السابق، ويناقش أيضاً دور القات في "ثورة الشباب" في اليمن عام 2011. علاوة على ذلك، يستطلع هذا الفصل آثار القات على الفساد وعلى أهمية إيرادات القات في عملية اللامركزية في اليمن. إلى جانب ذلك، يوثق هذا الفصل المهمة الصعبة لمنظمات المجتمع المدني والمجتمعات الدينية في محاربة القات.

وأخيراً، يستعرض الفصل التاسع الاستخلاصات ويقدم إطلالة على يمن ما بعد عصر النفط.

بيير قاتر، فرانكفورت آم مآين، يونيو 2012

www.qat-yemen.com

[1] هناك مقطع من الجزء الخاص بتصدير المؤلف يستند على *قاتر* b2007 صفحات 71 و72

[2] في ألمانيا مسقط رأس المؤلف، يعتبر القات من المواد الخاضعة للرقابة منذ صدور المرسوم العاشر لضبط تعاطي العقاقير المخدرة (Betäubungsmittelrechts-Änderungsverordnung الصادر في 20 يناير 1998 (BtMÄndV، المادة 1 إي).

[3] *الجهاز المركزي للإحصاء* عام 2010، الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2009، صفحة 154.

[4] التواصل الشخصي مع الدكتور إسماعيل محرم رئيس هيئة البحوث والإرشاد الزراعي، صنعاء في 29 يونيو 2008، وكذلك مع الدكتور علي نعمان عبدالله، مدير وحدة أبحاث القات بوزارة الزراعة والري، صنعاء في 11 مايو 2006.

[5] على سبيل المثال، في مديرية المدان بمحافظة عمران، الجهاز المركزي للإحصاء عام 2005، النتائج النهائية للتعداد الزراعي للأعوام 2002-2005، جداول غير منشورة للمديرات عن المحاصيل وملكية الأراضي. إدارة الإحصاءات الزراعية، صنعاء.

[6] وفقاً للتعداد الزراعي لليمن عام 2003، هناك 493,906 ملاك الأراضي / أسر معيشية في اليمن يزرعون القات، وهو ما يمثل 3,916,675 شخصا (بمعنى أن متوسط عدد أفراد الأسرة المعشية المالكة لأرض في اليمن هو 7.93 شخصا) الجهاز المركزي للإحصاء عام 2005، النتائج النهائية للتعداد الزراعي للأعوام 2002 -2005. لحجم الأسرة المالكة للأراضي أنظر كتاب *مرلياني* 2005، صفحة 35.

[7] *قاتر* 2006، صفحة 36 *والبنك الدولي* a2007 ، الصفحة ii .

[8] *قاتر و لينيرز* ، 2000، صفحة 13.

[9] مسح أسواق القات للمؤلف، 2005. لم يُنشر بعد.

[10] *قاتر* 2006 ، ص. 18.

[11] *قاتر* 2006، صفحة 3-5 *و البنك الدولي* a2007 ، الصفحة ii.

[12] خلال أبحاث القات للعقد الماضي، ساهم المؤلف في عدة دراسات ومنشورات عن هذا الموضوع. يعاد نشر هذه النصوص بشكل جزئي في هذه الأفرودة مع إيراد المراجع المتعلقة بها.

Picture 461: *Qāt* helps Yemen's elite forces of the 'Special Guard' to keep a watchful eye over their protégée; a foreign tourist posing with one of their guns at the Mārib dam.

يساعد القات قوات النخبة من الحرس الخاص في اليمن على إبقاء عيونهم ساهرة من أجل حراسة الضيوف المهمين؛ هنا تقف سائحة أجنبية لالتقاط صورة وهي تحمل سلاح أحد أفراد الحراسة بمحاذاة سد مأرب.

Free *qat* handouts secure a high voter turnout in Yemen's elections

For Imam Yahya, one of Yemen's last kings, *qat* was a delight that he praised in poems. For his adversary, the revolutionary al-Zubayri, the plant was the "*devil in the shape of a tree*".

Still today the views on *qat* greatly diverge. For some, *qat* farming is the *perpetuum mobile* of Yemen's rural economy and *qat* chewing an age-old social pursuit that has helped to preserve Yemeni identity in a rapidly changing world. For others, *qat* is the main inhibitor of human and economic development in Yemen and is to blame for poverty and corruption, the depletion of Yemen's water resources and the country's sloppy approach to fighting Islamist terror.

While some believe that *qat* chewing was the very motor of Yemen's "Arab Spring", others hold it responsible for Yemen's muddled revolution with its high blood toll. In internet blogs even *al-Qaeda*, its affiliates, and sympathizers discuss the pros and cons of the drug, and a number of Yemeni suicide bombers have met their fate with *qat*-filled cheeks. A final decision of *al-Qaeda* on what stance to adopt towards the drug has seemingly been postponed. The Jihadists want to avoid alienating Yemen's population with a premature ban of the popular stimulant before having gained firm control over the country. *Al-Qaeda* has learned from the mistakes of its Islamist sister organization, the al-Shabab militia in war-torn Somalia.

With Yemen's 2011 "Youth Revolution", a decade of half-hearted *qat* policies and missed opportunities has come to an end – a decade, however, that has succeeded in lifting the veil of silence that was cast over *qat* in media and politics after President Ali Abdullah Salih came to power in 1978. This whitewash had been part of a ruling bargain between the Salih regime and the unruly tribes that had imparted highland Yemen several decades of relative stability and Salih a 33-year rule.

With the forecast depletion of Yemen's oil and gas reserves within the next decade, the economic importance of *qat* will further increase and will bring about an important shift in the balance of power from the central government towards the *qat* producing highland tribes. The challenge of addressing the *qat* problem is thus tremendous for Yemen's policy makers. While the transitional government is hesitant about its future *qat* course and anxious not to open a "war" on yet another front, Yemen's anti-*qat* activists have seized the current, favorable climate of change. Emboldened by Yemen's revolution and the ouster of President Salih they have recently launched a series of campaigns against the drug, dubbed a "*revolution on one's self*".

9 783895 009105

Jemen-Studien Band 20.1 · Peer Gatter · Politics of Qat

Politics of Qat

The Role of a Drug in Ruling Yemen

Peer Gatter

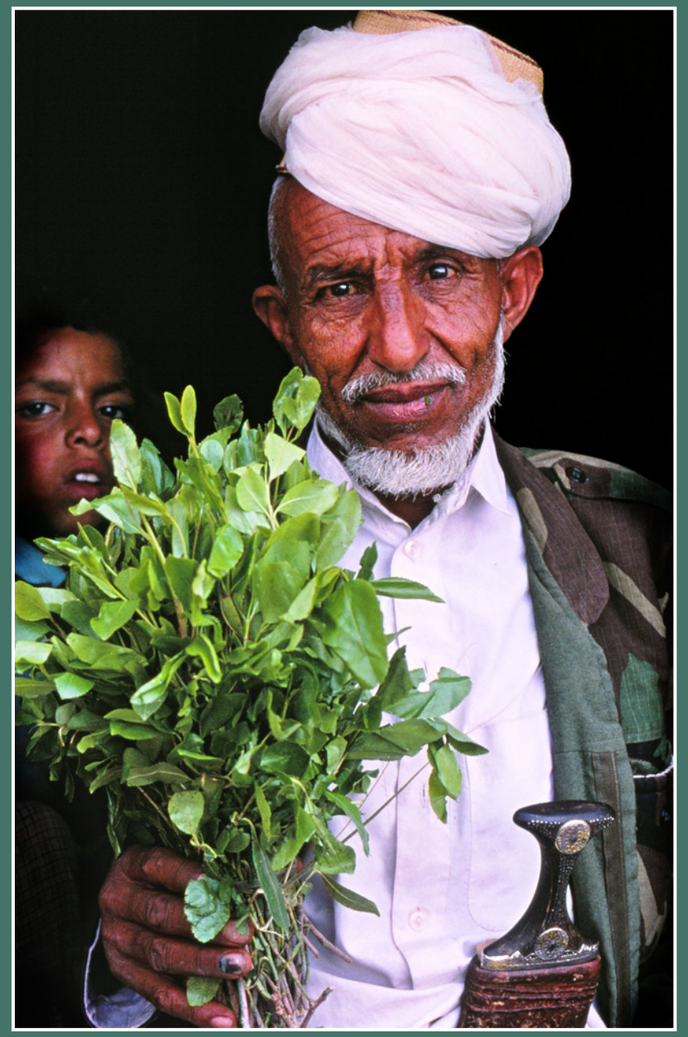

Reichert

JEMEN-STUDIEN

HERAUSGEGEBEN VON HORST KOPP

Band 20.1

Peer Gatter

Politics of Qat

The Role of a Drug in Ruling Yemen

2012

DR. LUDWIG REICHERT VERLAG · WIESBADEN

Cover illustrations:
Front cover: A *qāt* merchant in the highland village
of al-Jabīn in Rayma governorate.
Back cover: Free *qāt* handouts secured a high voter turnout
in Yemen's first direct presidential elections in 1999.

Bibliografische Information der Deutschen Nationalbibliothek
Die Deutsche Nationalbibliothek verzeichnet diese Publikation in der Deutschen Nationalbibliografie;
detaillierte bibliografische Daten sind im Internet über http://dnb.d-nb.de abrufbar.

Gedruckt auf säurefreiem Papier
(alterungsbeständig – pH7, neutral)

© 2012 Dr. Ludwig Reichert Verlag Wiesbaden
www.reichert-verlag.de
ISBN: 978-3-89500-910-5

Das Werk einschließlich aller seiner Teile ist urheberrechtlich geschützt.
Jede Verwertung außerhalb der engen Grenzen des Urheberrechtsgesetzes
ist ohne Zustimmung des Verlages unzulässig und strafbar.
Das gilt insbesondere für Vervielfältigungen, Übersetzungen, Mikroverfilmungen
und die Einspeicherung und Verarbeitung in elektronischen Systemen.
Printed in Germany